

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ل.م.د - جامعة تلمسان -	إشكالية تأويل آيات حاكمية الله عند محمد سعيد العشماوي ونصر حامد أبو زيد	أ. فقير محمد رسيم
--	---	-------------------

الخلاصة:

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن الغاية التي كان يهدف إليها كل من محمد سعيد العشماوي ونصر حامد أبو زيد هو تصحيح بعض المغالطات التاريخية في تأويل وقراءة آيات حاكمية الله، وذلك عن طريق نزع قداستها وطابعها الأسطوري من الإيديولوجيات النفعية للأرثوذكسية الدينية الدوغمائية التي ظلت صامدة وراسية في الفكر الإسلامي إلى غاية عصرنا الحالي، والتي للأسف قد أدت إلى نتائج وخيمة ولعل أخطرهما على الإطلاق تحويل العقيدة إلى إيديولوجيات بسبب وسائلية الدين لأغراض دنيوية وسياسية اختلط فيها الدين بالسياسة حتى صار الاعتقاد الشائع لدى المجتمعات الإسلامية خاصة الإسلام سياسة، نتيجة لذلك تطرفا وتعصبا فكريا ودينيا ووصل الحد إلى غاية تكفير التفكير، ومهما يكن تبقى حاكمية الله واقعة تاريخية لا مجال لانتزاعها من سياقها الاجتماعي لأنها قد تأنسنت ودنسنت (Profaner) منذ أن تجسدت في تاريخ البشر، زيادة على ذلك فإن لا القرآن ولا السنة تناولت بتنظيم أي سلطة سياسية فلم ترد آية واحدة ولم يرد حديث واحد صحيح يرتب نظام الحكم في الأمة الإسلامية أو يحدد حقوق الحكام وهذا استنادا لتأويلات العشماوي ونصر حامد أبو زيد، باعتبار أن الإسلام قد جعل عبودية الإنسان لله وحده، وجعل استعباد الإنسان لإنسان آخر كفرا وشركا لله، لأن البشرية عانت كثيرا من الحكم الذي يدعي الاستناد إلى سلطة السماء كي يفضي على الحكام عصمة يسيئون بها إلى المحكومين ويطبقون بين إرادتهم وإرادة

الله، ومعنى هذا أن نظام الحكم في الإسلام مدني يقوم على إرادة الشعب هو المعنى الذي فهمه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون الأوائل فقد قال أبو بكر الخليفة الأول عندما ولي الخلافة: «... وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني»، وقال عمر بن الخطاب الخليفة الثاني: «... إن رأيتم فيّا اعوجاجا فقوموني»

إن إشكالية تأويل آيات حاكمية الله التي أثارها العشماوي ونصر حامد أبو زيد تندرج حقيقة في مشروع علمي يؤديه مفكرين آخرين من أمثال «محمد أركون»، «حسن الحنفي»، «فؤاد زكريا»...، المشروع الهادف إلى إصلاح الفكر الإسلامي، بدءا في إعادة قراءة النص القرآني قراءة موضوعية وفق محك العقل لا العاطفة، وذلك بنفس الإصلاح الديني البروتستانتي الذي رفعه «مارتن لوتر» في القرن 16 ضد السلطة الكنيسية والاحتكار البابوي لتأويل وفهم النص الديني المقدس للإنجيل.

المقدمة

يثير تأويل النصوص القرآنية إشكاليات حساسة حتى يومنا هذا يتناقض فيها عدة اتجاهات:

اتجاهات دينية محافظة، معتدلة، متعصبة، سلفية واتجاهات فكرية عقلانية أو ما يسمى علمانية... مما أدى إذن إلى تعدد في المداخل وتباين إلى درجة الاختلاط في التأويل من اتجاه إلى آخر، وإذا كان من الصعب في دراستنا هنا الإلمام بكل الاتجاهات، فإنه يمكن التطرق إلى اتجاه واحد يتعلق الأمر بالاتجاه العقلاني أو ما سميت بالمعتزليين المحدثين وقد أخذنا كنموذج لهذا الاتجاه المفكرين «محمد سعيد العشماوي» و«نصر حامد أبو زيد»، وذلك ليس بهدف التطرق إلى كل المواضيع وإشكاليات النصوص القرآنية التي تعرضوا إليها في أبحاثهم الأكاديمية، لأن ذلك سوف يوقعنا في إشكالية أخرى يمكن أن

تخرج دراستنا عن موضوعها، لذلك سوف نقتصر إلى واحدة من إشكاليات النص القرآني التي أثارها كلاهما، يتعلق الأمر تحديدًا في موضوع إشكالية تأويل آيات حاكمة الله، نشير أن توظيفنا لهذين المفكرين لمناقشة موضوع حاكمة الله لم يكن صدفة بل كان مقصودا بفضل استخدامهما لمنهج علمي يعتمد على آليات الحفرو والتفكيك في تأويل النص تندرج ضمن دراسات تاريخ الأفكار الذي أرسى دعائمه الفيلسوف الفرنسي «ميشال فوكو» في كتابه المشهور «حفريات المعرفة» (L'archéologie du savoir)، وهذا باعتبار أن النص كما أكد «محمد أركون» هو طبقة رسوبية من نصوص تضرب بجذورها في أعماق العقل البشري لذلك لابد على ضرورة النظر إلى النص على أنه مجموعة متراكمة ومتلاحقة من العصور والحقب الزمنية، إن هذه القرون المترتبة بعضها فوق بعضها الأخر طبقات الأرض الجيولوجية.

أيضا من بين الأسباب والدوافع الذاتية التي حفزتها لتوظيف العشماوي ونصر حامد أبو زيد في مقارنة هذا الموضوع، هو حرص هذين الأخيرين في تفسير وتأويل آيات القرآن حسب خصوص وأسباب التنزيل ووفقا لظروفها وسياقها التاريخي والاجتماعي بدل الدخول في متاهة وعفوية التأويل الإسقاطي والسطحي لآيات القرآن على عموم ألفاظها، استنادا للقاعدة الفقهية التي تقول: «العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، القاعدة التي ينتقدها العشماوي بحكم أنها ليست قاعدة شرعية لم ترد لا في القرآن ولا في السنة النبوية، بل كانت من إنشاء الفقهاء أدت إلى الإساءة لروح الإسلام، بانتزاع الآيات من أسباب التنزيل واجتزائها من سياقها التاريخي وهذا ما وقع فعلا في قراءة وتأويل ما يعرف بآيات الحاكمية الثلاثة لسورة المائدة لقوله تعالى: { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } .

يسير في نفس الاتجاه الذي طرحه «محمد العشماوي» بخصوص موضوع آيات حاكمية الله، الفيلسوف المفكر «نصر حامد أبو زيد» حينما يستخدم عبارة الوثب للإشارة إلا أن الخطاب الديني الكلاسيكي للفقهاء في تأويله لمفهوم آيات حاكمية الله الثلاثة المذكورة أعلاه، قد لجأ إلى آلية التوسع الدلالي لكل ما ورد في القرآن من حديث عن حكم مما أدى إلى تغييب دلالات هذه الآيات بالوثب على بعدها التاريخي، انطلاقاً مما ذكرناه سابقاً تبين لنا طرح بعض الأسئلة الإشكالية جديرة أن تكون مثيرة للفضول هي على النحو الآتي:

1. إلى أي مدى كان بإمكان «محمد سعيد العشماوي» و«نصر حامد أبو زيد» تكسير طابوهات وممنوعات موضوع آيات حاكمية الله وخاصة أنه ظل الموضوع المسكوت عنه واللامفكر فيه (L'impensable) بمثابة السياج الدوغمائي المغلق (Le siége dogmatique clos) (المصطلحين اللذين استخدمهما محمد أركون) وذلك لقرون عديدة في الفكر الإسلامي وحتى يومنا هذا؟.
2. ما هو السياق التاريخي والاجتماعي أو بالأحرى أسباب نزول آيات حاكمية الله حسب تأويلات «محمد سعيد العشماوي» و«نصر حامد أبو زيد»؟.
3. وهل أحدث هذين المفكرين قطيعة إبستمولوجية مع كل الأحكام المسبقة والإيديولوجيات التي قامت بتأويل آيات حاكمية الله؟.

استناداً لهذه التساؤلات تم تحديد العناصر التالية للبحث:

1. لمحة حول تاريخ حاكمية الله.
2. لا حكم إلا لله حسب تأويل «محمد سعيد العشماوي».
3. تأويل حاكمية الله عند «ناصر حامد أبو زيد».
4. أثر فكر حاكمية الله في الفكر السياسي الإسلامي.

لمحة حول تاريخ حاكمية الله:

إن تاريخ فكرة حاكمية الله «ومقولة لا حكم إلا الله» بالشكل السياسي الذي تطرح به في المجتمعات الإسلامية، هي في الأصل مقولة غير إسلامية، وهي فكرة نشأت أصلاً في عهد الحضارة المصرية القديمة لتنتشر بعد ذلك بالمجتمعات المسيحية في القرون الوسطى، ففي مصر القديمة كان الفرعون الحاكم يعتبر خليفة الله على الأرض وأنه الابن الجسدي المنحدر للإله، وبما أن الملك (الفرعون) قد عينه الله وهو منه فإن الفرعون كان يعد إلهاً، ومن ثم كان معصوماً في قوله وفعله أمام الناس، ولا يستطيع أي فرد من الرعية أن يسأله عن أي شيء، لقد كانت أحكامه هي أحكام الله وأفعاله هي أعمال الله، نفس الفكرة تم تبنيها خلال الإمبراطورية الرومانية من طرف أول حاكم روما «يوليوس قيصر» (120، 44 ق.م) أين أعلن نفسه إلهاً أو ملكاً مؤلهاً، ويتواصل انتشار فكرة حاكمية الله إلى غاية العصور الوسطى تحت اسم الملكية المطلقة للحق الإلهي

(La monarchie absolue du droit divin) التي أقرها الملك الفرنسي «لويس الرابع عشر» الذي كان يعتبر أن حكمه هو نتيجة للعناية الإلهية التي رتبته له كل شيء حتى الحكم. وبالتالي فإن غاية حاكمية الله عند المصريين القدماء والرومان وأوروبا في العصر الوسيط كانت مجرد وسيلة لتبرير الحكم المطلق (Absolutisme).

أما في المجتمعات الإسلامية فإن أول ما أدخل فكرة ومقولة حاكمية الله أو «لا حكم إلا لله»، كان الخوارج تحديداً أثناء الصراع العلوي/ الأموي بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان بما يعرف بحادثة رفع المصاحف على أسنة الرماح والسيوف في موقعة «صفين»، حينما أمر معاوية جنوده في إحدى المعارك أن يرفعوا المصاحف للأحكام في الصراع بعدما كانوا على وشك الانهزام أين مالت فيها الكفة إلى جانب علي.

إذا كان علي قد قبل بفكرة تحكيم المصاحف كحل لوقف الحرب والخلاف، فإن بالعكس من ذلك عارضتها ورفضها بشدة جماعة خرجت على علي وعلى جماعة

المسلمين هي التي تعرف باسم الخوارج الذي كانوا من قبل متشيعين لعلي بن أبي طالب قبل قبوله لمبدأ التحكيم، بحيث كان أفراد جماعة الخوارج يصيحون في وجه علي كلما دخل المسجد مهللين في وجهه «لا حكم إلا لله» وإنه كان عليه أن تستمر الحرب حتى يظهر حكم الله مرددين الآية القرآنية «سورة المائدة الآية 44»: {وَمَنْ لَّمْ يَخُضْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}.

وهذا فإن لا حكم إلا لله وفكرة حاكمية الله التي رفعت في الصراع العلوي / الأموي والتي دعا إليها معاوية بن سفيان كما سلف الذكر، هي في الحقيقة فكرة غريبة عن الإسلام روحا ومعنا، مجرد إعادة صياغة إسلامية للنظم السياسية بما كان سائدا في مصر القديمة تحديدا مع الفرعون الإله وبزنطة، باعتبار أن دمشق عاصمة الخلافة الأموية التي أسسها معاوية ومعظم الأراضي السورية كانت تقع فيها جزءا من الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الدولة البيزنطية)، ولذلك فإن الدولة الأموية تأثرت كثيرا بالفهم السياسي الذي كان منتشرا في بزنطة، وبالتالي لقد كان معاوية وخلفاؤه في حاجة إلى نظرية تبرر له وضعهم، من حيث اغتصاب السلطة ثم جعلها وراثية فلجئوا إلى الفقهاء يطلبون عونهم في ذلك واتجه الفقهاء إلى النظريات الغربية في صيغ إسلامية لتبرير السلطة ومن ثم قيل إن الخليفة هو خليفة الله، الفكرة التي سنناقشها فيما تبقى من الدراسة.

لقد أوضح العشماوي أن الفترة التاريخية الوحيدة التي عرف فيها المجتمع الإسلامي حقيقة حاكمية الله، هي فترة حكم النبي محمد صلى الله عليه وسلم أين كانت بالفعل حكومة الله، تسير طبقا للوحي وإتباعا له والحاكم فيها مختار من الله، فلقد كان الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد النبي وحده حكما لله اسما وفعلا حكومة تؤسس على كل القيم الدينية، والمبادئ الأخلاقية، ولا تجنح أبدا إلى أخلاقيات السياسة وسلوكياتها، إنها حكومة من نوع خاص، لا توجد إلا حينما يوجد نبي ولانبي بعد

محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد النبي فالناس جميعا بشرا يوحى لأحد منهم
وحيا مباشرا كوحى النبي، ومن تم كان حكمهم هو حكم الناس .

2. لا حكم إلا لله حسب تأويل محمد سعيد العشماوي:

روي أن عمر بن الخطاب خلا يوما فجعل يتساءل: كيف تختلف أمة الإسلام
ونبيها واحد وقبلتها واحدة ؟ فقال له ابن عباس (ابن عم الرسول صلى الله عليه و
سلم) : لقد أنزل القرآن فقرأناه و علمناه فيم نزل ، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون
القرآن ويدرون فيم نزل . فيكون لهم فيه رأي ، ثم يختلفون في الآراء ، ثم يقتتلون
فيما اختلفوا فيه ، لهذا حرص الصحابة والتابعون على معرفة أسباب التنزيل فإذا
غم عليهم سبب تنزيل آية سكتوا عن تفسيرها لم يعرفوا له سببا وأبرز مثال للنتيجة
التي توقعها ابن عباس ، إذ لم تفسر الآية تبعا للأسباب التنزيل من اختلاف في التفسير
واقترال عليه هو ما يحدث بالنسبة للآية : { وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْكَاْفِرُونَ } ، لهذه الآية حسب «محمد سعيد العشماوي» ووفقا لسبب التنزيل نزلت
بسبب معين عندما أخفى اليهود عن النبي صلى الله عليه وسلم حكم «التوراة» في
رجم الزاني بواقعة الزنا خاصة بيهوديين ، فالمقصود بالآية إذن هو التساؤل عن سبب
تحكيم اليهود النبي صلى الله عليه وسلم مع أن لديهم التوراة فيها حكم الله في واقعة
الزنا وهو الرجم . ففي سورة المائدة يقول الله تعالى : { وَكَفَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ
التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ... وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } الآية
43 من سورة المائدة وفي قوله تعالى : { وَلِيَحْكَمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ
لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } الآية 47 من سورة المائدة .

مفاد معنى الآيتين السابقتين هو أنه من لم يحكم أي لم يقضي في الخصومة من
هؤلاء اليهود بما أنزل الله في التوراة من عقوبة (الرجم) عنها فأولئك هم المنكرين يستدل
العشماوي في تفسيره لهذه الآية إلى مجموعة من جمهور المفسرين، العمد الثقات أمثال

الطبري، الزمخشري، ابن عباس حيث أن كلهم متفقون على أن هذه الآية نزلت في يهود المدينة، عندما طلبوا من النبي أن يقضي في واقعة زنا بين يهوديان ثم أخفى عنه حكم الزنا في التوراة وهو الرجم، لذلك فإنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس أن الآية خاصة بأهل الكتاب وحدهم حين يمتنعون عن تطبيق ما جاء في التوراة وأنها تعنى من لم يقضي في الخصومات بما جاء في التوراة فهو كافر به.

فالطبري يقول أنه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات نزلت في أهل الكتاب وليس في أهل الإسلام منها شيء، وفي تأويله وتفسيره لآيات حاكمه الله الثلاثة: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ... وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ... وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (47)} سورة المائدة الآيات 44-47، يوضح العشماوي بشكل جلي أن لفظ الحكم المذكور في الآيات المذكورة أعلاه لا يعنى في القرآن الكريم السلطة السياسية على المعنى الذي يقصد من اللفظ في لغة العصر الحالي، بحيث أن لفظ الحكم حسب تأويله يعنى لغة القرآن ومفرداتها القضاء بين الناس أو الفصل في الخصومات أو الرشد والحكمة، فهو يعنى القضاء بين الناس ويتشهد العشماوي بالآيتين 58 من سورة النساء: {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}.

والآية 30 من سورة الزمر: {إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}

يضيف العشماوي أن لفظ الحكم يعنى الرشد والحكمة ويستدل بذلك بما جاء في القرآن عن يوسف عليه السلام في سورة يوسف الآية 22: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا}، وجاء فيه على لسان موسى في سورة الشعراء بالآية 21: {فَقَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ} وفي القرآن عن بني إسرائيل في سورة الجاثية بالآية 16: {وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ}، أي

وهمهم التوراة والحكمة وكان منهم أنبياء، وكذلك جاء في القرآن عن الأنبياء جميعاً في سورة الأنعام بالآية 89: {أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ}.

وأغلب هؤلاء الأنبياء لم يحكم بالمعنى السياسي وإنما المقصود بالحكم أنهم أوتوا الحكمة .

يبرز العشماوي أن السلطة السياسية بالمعنى الذي يسمى في العصر الحالي : الحكومة، عبر عنها القرآن الكريم بلفظ « الأمر » ومن هذا اللفظ جاء لفظ الأمرأي الشخص الذي يتولى الحكم والسلطة ولذلك لقب عمر بن الخطاب نفسه ولقب الخلفاء من بعده بلقب « أمير المؤمنين » لا « حاكمهم »، وفي تدعيم تأويله يستند العشماوي إلى بعض الآيات من القرآن الكريم ، ففي الآية 159 من سورة آل عمران يقول الله تعالى : {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} وفي الآية 38 من سورة الشورى : {وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يُبَيِّنُ لَهُمْ} وفي الآية 152 من سورة آل عمران : {حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ} وفي الآية 154 من سورة آل عمران : {يَقُولُونَ هَلْ لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ}.

بخصوص نفس الموضوع يبرز لنا محمد سعيد العشماوي كيف فهم الرعيل الأول من المؤمنين لفظ الحكم ولفظ الأمير، ففي حديث أبي بكر الصديق بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: «إن محمد مضى لسبيله ولا بد لهذا الأمر من قائم يقوم به»، وعندما شارب أجله، قال : «وددت لو أني كنت سألت رسول الله في الأمر، فلا ينزع الأمر أهله». ولما أراد أن يعهد الخلافة إلى عمر بن الخطاب قال للصحابه: «تشاؤروا في هذا الأمر».

وفي خطبة لعمر بن الخطاب قال: «ليعلم من ولي هذا الأمر من بعدي»، وقال: «إن هذا الأمر لا يصلح إلا بالشدة التي لا حدة فيها ، وباللين الذي لا وهن فيه». ويقول على بن أبي طالب إنه قد أعقب موت الرسول «أن تنازع المؤمنون الأمر من بعده» .

3. حاكمية الله حسب تأويل نص حامد أبوزيد:

يعتبر نصر حامد أبوزيد أن مبدأ تحكيم النصوص الدينية القرآنية لكتاب الله ورفع المصاحف التي دعا إليها معاوية بن أبي سفيان أثناء الصراع العلوي / الأموي، أنها كانت مجرد حيلة إيديولوجية أو تكتيك استخدمه الداهية عمرو بن العاص الذي كان وثيقا من نتيجة في بلبلة عقول أتباع علي بن أبي طالب واختلافهم، يضيف أبوزيد أن الحيلة كانت موجهة بنفس القدر لجنود معاوية تزييفا لوعيمهم بإقناعهم أن قوادهم يخوضون حربا دينية مقدسة، وذلك لإخفاء المصالح الدنيوية وقد أشهرت الحيلة الإيديولوجية نتائجها في تحويل الوعي بالصراع من مجال الصراع الاجتماعي السياسي إلى مجال الصراع حول إدراك معنى النصوص الدينية وحول تأويلها .

وقد أدرك الإمام علي ذلك وكان قوله لرجاله: «عباد الله أمضوا على حُكمكم وصدقكم قتال عدوكم، فإن معاوية وعمرو بن العاص، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ... ويحكم أنهم ما زفعوها ... لكم إلا خديعة ودهنا ومكيدة» .

تظهر صحة فكرة أبوزيد بأن دعوة تحكيم كتاب الله هي مجرد حيلة إيديولوجية، تحديدا عندما تذرع الأمويين بأنه من يجرؤ على رفض الاحتكام إلى كتاب الله إلا أن يكون مضمونا في دينه وعقيدته، الموقف الذي عارضه الخوارج على حقيقة أن تحكيم القرآن يؤدي بالضرورة إلى تحكيم الرجال، فالقرآن كما شرح لهم الإمام علي في قوله: «القرآن حمال أوجه» .

وفي قوله أيضا: «القرآن مسطور بين دفتين لا ينطق إنما يتكلم به الرجال»، لذلك فإن مبدأ لا حكم إلا لله الذي أعلنه الخوارج وبسببه أطلق عليهم اسم «المحكمة»، كان ردا على حكم رجال بأعيانهم في قضية محددة هي قضية الخلاف السياسي بين الطرفين المتصارعين الأمويين والعلويين، إلا أن ما لاحظته نصر حامد أبوزيد على الخطاب الديني في تأويله لمفهوم آيات الحاكمية هو لجوئه إلى آلية التوسع الدلالي لكل ما ورد في

القرآن من حديث عن حكم أو التحكيم، مما أدى حسيه إلى تغييب هذه الآيات بالوثب على بعدها التاريخي وأكبر برهان على ذلك الآيات الثلاثة للحاكمية في سورة المائدة المذكورين سالفًا، والتي انتزعت كلها من السياق الاستخدام القرآني ويتم الوثب الدلالي من الحكم بمعنى الفصل في الوقائع الجزئية بين المتخاصمين للدلالة على الحكم بالمعنى السياسي والاجتماعي.

إذا كان الخطاب الديني يستهدف بمفهوم الحاكمية القضاء على تحكيم البشر وإسعادهم لبعضهم البعض فإن هذا المفهوم حسب «أبو زيد» ينتهي على المستوى التطبيقي إلى تحكيم بشر من نوع خاص يزعمون لأنفسهم باحتكار حق الفهم والشرح والتفسير، وإذا كانت حاكمية البشر يمكن مقاومتها والنضال ضدها، فإن النضال ضد حاكمية الفقهاء يوصم بالكفر والإلحاد والزندقة بوصفه هرطقة ضد حكم الله، ويصبح المفهوم بذلك سلاحًا خطيرًا يفقد البشرية قدرة على تغيير واقعهم، لأنه ينقل مجال الصراع من معركة بين البشر والبشر إلى معركة بين البشر والله، لقد طرح مفهوم الحاكمية من منظور ديني يتجاوز مجرد كونه مقدم غطاء إيديولوجي لنظام سياسي يزعم الخطاب الديني أنه يسعى على تغييره بنظام إلهي يحقق للناس سعادة الدنيا والآخرة.

4. أثر فكرة حاكمية الله في الفكر السياسي والإسلامي:

أول ما دخلت فكرة إن الحكم لإلا لله وأن الحاكمية لله وحده إلى الفكر السياسي الإسلامي كانت من خلال الخوارج كما سلف ذكره ثم تلقفها الخلفاء الأمويين والعباسيون ورددوها لتصبح جزء من الفهم الإسلامي فتخدمهم في أغراضهم وتبرر لهم مظالمهم وتحقق لهم استعباد الناس من دون الله، فلقد قال معاوية بن أبي سفيان بعد تأسيسه للإمبراطورية الأموية التي سميت بالخلافة الأموية: «إن خلافتنا أمر سابق في قضاء الله وقدره» كما قال في تطبيق هذا المعنى: «الأرض لله، وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي، وما تركته للناس فبفضل مني» وفي العصر العباسي قال أبو جعفر المنصور: «أيها الناس

لقد أصبحنا لكم قادة نحكمكم بحق الله الذي أولانا وسلطانه الذي أعطانا وأنا خليفة الله في أرضه وحارسه على ماله» ، ومن جانب الخلافة دائما رفض عثمان بن عفان أن يستقبل منها رغم طلب البعض ذلك منه ، وقال في تبرير موقفه: «كيف أخلع قميصا ألبسنيه الله».

ولعل ما أوجد الخلط في عقول البعض أن أبا بكر الصديق لقب بلقب الخليفة ، فظن البعض خطأ أن لفظ «خليفة» تعني أنه خليفة النبي صلى الله عليه وسلم له كل حقوقه ومنها الرئاسة الدينية ، والواقع أن لفظ «خليفة» التي لقب بها أبو بكر تعني من تبع النبي وتلاه في الزمن ، ولا تفيد معنى خلافة النبي في نبوته ، لأن النبوة لا تورث ، يؤيد ذلك عمر بن الخطاب لقب إثر مبايعته خليفة خليفة رسول الله ، أي أن أبا بكر هو خليفة «رسول الله» ، وعمر هو خليفة أبي بكر ، بمعنى أن كلا يخلف سلفه ولا يخلف رسول الله في نبوته وحقوقه ، وقد روى عن أبي بكر أنه قال: «أنا خالف النبي صلى الله عليه وسلم ولست خلفه» ، أي أنه تبع النبي في الزمن ولم يخلفه في حقوقه ، وظاهر أن المغالطة في قول معاوية جاءت من اعتباره نفسه خليفة الله لا خليفة لخليفة خليفة خليفة رسول الله كما هو الأصل من استعمال لفظ الخليفة بما يعني خلافة شخص لسلفه ولمن سبقه في الزمن والترتيب .

القول السابق لعثمان بن عفان هو الآخر يحمل نفس المعنى حين اعتبره أن الخلافة لباس من الله ولست مبايعة من الناس وهو فهم وتدليل يرى أن من يعارض عثمان إنما يهدف إلى زوال الخلافة بما يتوجب عنه أن يجعله ضالا خارجا من الملة ، وأثناء الصراع السياسي إبان الفتنة الكبرى أدى باعتبار عثمان بن عفان خليفة الله ، لا خليفة النبي ، ولا خليفة خليفة خليفة النبي على تتابع الخلفاء حتى عهده هو . وهذا الفهم الخاطيء أصبحت الخلافة وضعا قبليا سواء لدى السنة أو الشيعة ، فلقد ادعت قريش قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم أن الخلافة حق مقصور على أبنائها فقط ،

وقد ظلت الخلافة فعلا في هذه القبيلة فترة طويلة امتدت تسعة قرون والخلفاء الراشدون، الخلافة الأموية والخلافة العباسية، أما بالنسبة للشيعة فإنهم يعدون الإمامة ركنا من أركان الإيمان ومن ثم فإن الإمامة عندهم نظام ديني خلافا لأمر عند السنة.

وفي فكر الشيعة أن الإمام يختار من الله وهذا الإمام لا بد أن يكون من نسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبالذات من ابنته فاطمة وزوجها علي بن أبي طالب ويوجد اختلافات بين شتى الفرق الشيعية في أحقية فرد دون آخر من أحفاد فاطمة وعلي للإمامة، وقد رأى أغلبية الشيعة أن الحكومات الإسلامية بعد عصر علي بن أبي طالب حكومات غير شرعية اغتصبت الحكم من آل البيت، وقد ثار الخوارج أثناء الصراع العلوي / الأموي ضد معاوية بن أبي سفيان من أجل إلغاء امتياز قرشية المولد كشرط الخلافة المسلمين باعتبار أن الخوارج كانوا من الأعراب وليسوا من القرشيين.

خلاصة ما سلف فإن نتيجة لذلك تاريخا مؤسفا من المكائد والحروب الأهلية خاصة بين من يملك السلطة ومن يتطلع إليها وعلى سبيل المثال تلك الحروب التي قامت بين علي ومعاوية وبين الأمويين والعباسيين وبين العباسيين والشيعة.

الببليوغرافيا:

الكتب والآيات القرآنية:

1. أركون محمد، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، الطبعة الثالثة، مركز الإنماء القومي والمركز الثقافي العربي، 1998.
2. سورة المائدة، آية 44.
3. سورة المائدة، آية 45.
4. سورة المائدة، آية 46.
5. أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، الدار البيضاء، المغرب، 2007.
6. العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، مؤسسة الانتشار العربي، ط5، بيروت، لبنان، 2005.
7. العشماوي محمد سعيد، المرجع السابق، ص28.
8. العشماوي محمد سعيد، المرجع السابق، ص 104.
9. العشماوي محمد سعيد، العقل في الإسلام، مؤسسة الانتشار العربي، ط2، بيروت، لبنان، 2004.
10. العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، ص 77.
11. العشماوي محمد سعيد، المرجع السابق، ص80.
12. أبو زيد نصر حامد، الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
13. الطبري محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملو، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ج5، ط4، 1979.
14. أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الديني، ص 125.
15. العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، ص 71.

الهوامش

- 1 - محمد أركون، «تاريخية الفكر العربي الإسلامي»، مركز الإنماء القومي والمركز الثقافي العربي، ط3، 1998، ص 42.
- 2 - سورة المائدة آية 44.
- 3 - سورة المائدة آية 45.
- 4 - سورة المائدة آية 46.
- 5 - نصر حامد أبو زيد، «نقد الخطاب الديني»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2007، ص 229.
- 6 - محمد سعيد العشماوي، «الإسلام السياسي»، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط5، 2005، ص 88.
- 7 - محمد سعيد العشماوي، المرجع نفسه، ص 28.
- 8 - نفس المرجع، ص 104.
- 9 - محمد سعيد العشماوي، «العقل في الإسلام»، الانتشار العربي، ط2، بيروت، لبنان، 2004، ص 47.
- 10 - محمد سعيد العشماوي، «الإسلام السياسي»، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- 11 - محمد سعيد العشماوي، المرجع نفسه، ص 80.
- 12 - نصر حامد أبو زيد، «الخطاب والتأويل»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 129-130.
- 13 - محمد بن جرير الطبري، «تاريخ الرسل والملوك»، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ج5، ط4، 1979، ص 48-49.
- 14 - نصر حامد أبو زيد، «نقد الخطاب الديني»، مرجع سبق ذكره، ص 125.
- 15 - محمد سعيد العشماوي، «الإسلام السياسي»، مرجع سبق ذكره، ص 71.

